

الأبعاد الحديثة للتنمية في ظل مجتمع المعلومات

طوايبة أحمد

أستاذ محاضر (أ) بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر.

touaibia.ahmed@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الأبعاد الحديثة للتنمية، المتمثلة في التنمية المستدامة بجوانبها أو أبعادها الثلاثة (الاجتماعي، البيئي، الاقتصادي)، التنمية البشرية التي تعد البعد الرئيسي الفعال، المتحكم في عملية التنمية، والتنمية الرقمية (تكنولوجيات المعلومات والاتصالات) التي تشكل الأرضية أو الفضاء الذي تتفاعل من خلاله الأبعاد الأخرى.

تلك الأبعاد تتفاعل فيما بينها وتؤثر في بعضها البعض، لتؤثر في النهاية إيجابيا على المجتمع ومنه على الفرد، دون التأثير السلبي على مكونات المجتمع خصوصا البيئة، وتحقيق التوازن فيما يخص النمو والتنمية وتلبية حاجيات المجتمع الأساسية (التغذية، السكن، الصحة، التربية).

الكلمات المفتاحية: النمو؛ التنمية؛ مجتمع المعلومات؛ التنمية المستدامة؛ التنمية البشرية؛ التنمية الرقمية.

مقدمة:

لكل عصر خصوصيات تتعلق بالمجتمع، ونعرف أن المجتمع هو مجموعة من البشر تربطهم علاقات اتصال وتعامل تشكل أسلوب حياتهم الثقافية والدينية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وتحدد أسلوب إنتاجهم وتوزيعهم للثروة في ذلك الإطار، والمجتمع المعاصر يوصف بمجتمع المعلومات الذي يمكن تعريفه بالمجتمع البشري الذي تربطهم علاقات اتصال وتعامل في مختلف مناحي الحياة القائمة على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، وتحدد ملامح هذا المجتمع من خلال العناصر التالية: كثافة المعلومات، مجتمع الذكاء الاصطناعي والعمل المجرد (المخزن)، مجتمع السرعة والاختراق، مجتمع التجاوزات، مجتمع الشبكات، مجتمع المشاركة .

في ظل ذلك المجتمع تبقى قضايا التنمية مطروحة ضمن تجلياتها المختلفة في إطار التغيرات الحاصلة على المستوى الفكري والمعرفي والتكنولوجي، سواء على مستوى المفاهيم أو التطبيقات وأيضاً القياس الذي من خلاله يمكن أن يحدد ما يسمى بالفجوة التنموية التي تشكل المنطلق في وضع استراتيجيات التنمية لردم تلك الهوة، وتتحدد مظاهر الفجوة التنموية في فجوات فرعية تتمثل في الفجوة الغذائية، الفجوة التعليمية، الفجوة الادخارية، الفجوة الاستثمارية، الفجوة التكنولوجية، الفجوة الرقمية التي بتشابكها وتفاعلها تؤدي إلى فجوة إنتاجية ودخلية وهذا ما يحصل عنه فجوة تنموية التي تتركس الفجوات المذكورة سابقاً، وهذا المسار يشكل ما يسمى بحلقة تكريس الفجوات وتراكم التخلف وفق نظرية الحلقة المفرغة ليركس R.Nurkse، ومن خلال ما تقدم تبرز الإشكالية المطروحة كما يلي: ما هي الأبعاد الحديثة المختلفة للتنمية في ظل مجتمع المعلومات؟

1. التنمية المستدامة:

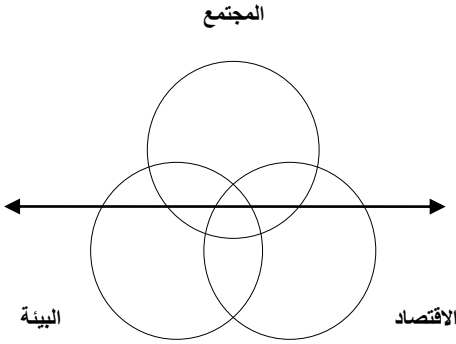
لقد أدى التزايد السكاني في العالم إلى الضغط على الموارد، نتيجة الاستخدام المكثف لها، من أجل تحقيق معدلات نمو تسمح بتلبية الحاجات وتحقيق الرفاهية للسكان، فانتشرت المصانع المستخدمة للتكنولوجيا المركزة في المدن وصاحب ذلك نزوح السكان إليها بأعداد كثيرة، ذلك ما نتجت عنه مظاهر سلبية، هددت التوازن البيئي نتيجة الاستهلاك المفرط للموارد والتسبب في التلوث البيئي الذي ينعكس سلباً على رفاهية الإنسان ومستقبله الاقتصادي، ومن ثم توازنه الاقتصادي والاجتماعي.

من جانب آخر فدهور البيئة هو تدهور الموارد الاقتصادية، وإذا كانت المشكلة الاقتصادية كما صاغها رواد الاقتصاد الكلاسيكي تتمثل في الندرة (ندرة الموارد) فإن تدهور البيئة هي تكريس لهذه المشكلة، وبالتالي فإن التأثير المباشر هو ركود أو تدهور في النمو الاقتصادي وتراجع التنمية وانتشار الفقر وسوء التغذية وتفشي الأمراض (سوء الصحة).

نتيجة تفاقم الأوضاع في العالم واعتباراً لما تقدم عكفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة منذ 1983 على دراسة المشكلة البيئية وعلاقتها بالتنمية وقامت سنة 1987 برئاسة - Gro Harlem Brundtland بإصدار تقريراً بعنوان "مستقبلنا جميعاً" الذي من خلاله شاع مصطلح ومفهوم جديد للتنمية ألا وهو "التنمية المستدامة"، ذلك التقرير الذي أشار إلى التهديدات التي تمس الأنظمة الاقتصادية، البيئية والاجتماعية في العالم، تلك العناصر الثلاثة التي تشكل محاور التنمية المستدامة التي تتفاعل فيما بينها ومن خلالها يعيش الإنسان .

إن التنمية على المدى البعيد لا يمكن أن تحدث إلا باحترام البيئة والعدالة الاجتماعية والمردودية الاقتصادية، ومفهوم التنمية المستدامة كما قدمها التقرير "طريقة للتنمية تستجيب إلى حاجات الجيل الحاضر دون تقييد قدرة الأجيال المستقبلية على الاستجابة لحاجياتهم" (1) .

الشكل رقم 01 : الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

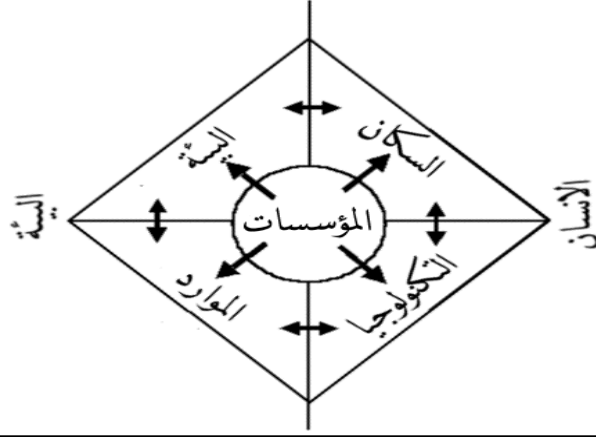


[Geneviève fevane et Al ,2004]

لقد أكد مؤتمر القمة المعني بالأرض المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 في رسالة واضحة مستشعرة للواقع العالمي كما يلي (بدون إدارة أفضل للبيئة، ستتهلك التنمية، وبدون تنمية متسارعة في البلدان الفقيرة، ستفشل السياسات البيئية) وهذا من خلال ما هو مشاهد في مناطق عديدة من العالم بالنسبة إلى هدر الموارد الطبيعية بشكل لاعقلاني وما ينتج عن نشاط الإنسان من أسباب في انبعاث الغازات خاصة في البلدان الصناعية (2) .

لقد حددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خمسة عناصر رئيسية هي: البيئة، الموارد المتعددة في بيئتها، السكان واحتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، التكنولوجيا، المؤسسات. تلك العناصر تتفاعل فيما بينها في إطار شبكي، وتتحدد النتيجة حسب مستوى كل عنصر، وهذا التفاعل لا يمكن إلا إذا كانت هناك سياسات تؤطره، والإنسان عنصر أساسي في ذلك، والشكل التالي يلخص مفهوم التنمية المستدامة كما قدمته منظمة الأغذية والزراعة (3):

الشكل رقم 02: تمثيل شبكي لإطار التنمية المستدامة



[منظمة الأغذية والزراعة، <http://www.fao.org/3/a-x3307a.zip>]

فالنظريات السابقة تركز على العامل المادي في تحقيق النمو والتنمية وتدرج الجانب البشري (العمل) لا باعتباره من الأسباب المؤثرة بشكل لا متناهي في العملية التنموية وإنما بالنظر إليه كسلعة (قوة العمل) في عجلة الإنتاج، وأفكار أخرى أعطت للطبيعة هيمنتها على الاقتصاد والنظر إلى العوامل الأخرى كعناصر عقيمة (المدرسة الفيزوقراطية).

إن مدخل التنمية المستدامة من منظوره الاجتماعي (الجانب الأول) برز وتأكد من خلال التجارب والمشاريع الدولية والمحلية الموجهة للتنمية، والتي فشلت بسبب غياب الدراسات السوسولوجية وعدم إعطاء أهمية للمؤسسات الاجتماعية التي تعمل على دعم تلك المشاريع، فالمنظور الاجتماعي يسهم من خلال تقديم المفاهيم التي تفسر العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والتنظيمات الاجتماعية وتحديد القيم السائدة لمعرفة الحوافز التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح المشاريع والإسهام في التنمية والعمل على استغلال ذلك في ترقية العمل الاجتماعي المنسق وصياغة نماذج اجتماعية لا تتعارض مع البيئة المحلية، وكل ذلك يساعد على تنمية رأس المال الاجتماعي (4) وترجع أهمية ذلك إلى عدة اعتبارات منها نفسية واجتماعية بحكم الاختلاف في السلوك الاجتماعي من مجتمع إلى آخر وفهم هذا السلوك لإنجاح المشاريع، ومن جهة أخرى فالإنسان هو الفاعل والمستفيد، لذا فإن إشراكه يحقق عدة أهداف:

أ)- الشعور بالقيمة الإنسانية، وأنه كطرف في المشروع وهذا ينشئ الحافز للسعي لإنجاح المشروع.

ب)- الشعور بالمسؤولية والحرص على إنجاز المشروع.

ج)- بحكم أنه معني ومستفيد فيمكن أن يقدم معلومات واقتراحات مفيدة.

الجانِب الثاني - البيئة - من التنمية المستدامة يمثل الوسط الذي تتفاعل فيه جميع العناصر الاجتماعية، المادية والطبيعية، وأي خلل في هذا الوسط ينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وتزايد الاهتمام بهذا الجانب (الايكولوجي) بشكل مستقل من خلال بعض الدراسات وعمل الجمعيات البيئية التي لاحظت تدهورا في الشروط البيئية، إلا أنه ومع زيادة الوضعية السيئة للبيئة، نتيجة توسع النشاط الاقتصادي قد بدأت تلك الوضعية تحدث أثرها المباشر على الشروط المعيشية بسبب التلوث وهدر الموارد، فراد اهتمام المنظمات الدولية والحكومات بهذا الجانب وتؤكد للجميع بأن البيئة ذات ارتباط وثيق بالنمو الاقتصادي والتنمية بشكل سلبى وإيجابى، وأن النشاط الاقتصادي يشكل نظام فرعى يعمل داخل نظام إيكولوجى.

فالمنظور الايكولوجي يسهم من خلال تحديد معايير البيئة المؤثرة على البشر ونشاطهم الاقتصادي، والاستخدام العقلاني للموارد ودراسة الآثار التي يحدثها النشاط الاقتصادي والاجتماعي على البيئة، التي تنعكس حتما على حياة البشر في نوعية حياتهم (الصحة، الرفاهية،... الخ) وأيضا على نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، وإستراتيجية إدماج هذا البعد في الجهد التنموي يركز على ثلاثة جوانب (5):

أ)- العمل على إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات التنموية الاقتصادية.

ب)- وضع إستراتيجيات لمشروعات التنمية، تتسم بالقدرة على التوقع، وفي هذا الإطار تطرح مسألة القياس والتنبؤ.

ج)- إثبات أن السياسات الايكولوجية السليمة تفيد التنمية أيضا.

هناك جانب ثالث - الاقتصاد - يمثل الركن الأساسي في التنمية المستدامة الذي كان سابقا البعد الوحيد في تحليل النظريات الاقتصادية وأيضا السياسات الاقتصادية المطبقة على مستوى دول العالم، إلا أنه بعد الستينيات بدأ الاهتمام بجوانب أخرى ذات بعد طبيعى وإنساني، لها الأثر البالغ في السياسات والنمو الاقتصادي، تم إدخالها ضمن الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات والعمل على تحقيق

الحد الأقصى من الرفاهية من خلال استغلال الموارد مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والعمل على تنميتها والاستزادة منها عبر الزمن من أجل ضمان استدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال (6) ولقد أصبح الاقتصاد البيئي مجالاً للبحث، إلا أن هناك تحديات في هذا المجال وهو مسألة قياس التنمية المستدامة من كل جوانبها (الاقتصادية، الاجتماعية...) وتحديد مؤشرات لها، وإن كان هذا الإشكال طرح أيضاً من قبل على مستوى قياس مستويات التنمية والنمو الاقتصادي، والمشكل في ذلك تعدد طبيعة العناصر التي تشتمل عليها التنمية المستدامة والتي لها أثر على رفاهية الفرد والمجتمع.

بدأت جهود ترمي إلى تقييم الموارد البيئية من حيث الموجود والمستهلك أو المهدر وإدراج ذلك في الحاسبة الوطنية، وقد تعهدت الدول (178 دولة) المشاركة في مؤتمر القمة المعني بالأرض سنة 1992، بتوسيع نطاق النظم الحالية للحسابات الوطنية، وذلك بإدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في الإطار المحاسبي، وقد أصدر مكتب الأمم المتحدة للإحصاءات في شهر ديسمبر 1993 كتيباً إرشادياً عن إدماج الحاسبة البيئية والاقتصادية في الحسابات الوطنية ويقتضي الأمر تطوير هذا المجال على مستويات جمع البيانات الأساسية والبحث عن العلاقات بين هذه البيانات والرفاهية البشرية والتنمية الاقتصادية واعتماد مؤشرات ذات دلالة (7).

إن التنمية المستدامة لم تعد فقط انشغال الحكومات والمنظمات المختلفة، بل أصبحت عنصراً حيوياً في إستراتيجيات وبرامج المؤسسات الاقتصادية وربط نشاطاتها بالمعايير البيئية، وفي هذا الصدد جاء في بيان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في 10 جانفي 2000، حول مسألة دور المؤسسات في التنمية المستدامة "إن المؤسسات المتعددة الجنسيات تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً فيما يخص التنمية المستدامة من خلال نشاطاتها الاستثمارية لتحقيق الدعم على مستوى النمو، التشغيل، حماية البيئة والرفاهية الاجتماعية في الدول التي تعمل بها (8) وأصبحت تلك المؤسسات تسعى للحصول على شهادات ISO - المتضمنة على معايير الجودة وحسن التسيير ومن بينها الاعتبار البيئية.

على المستوى الدولي من خلال الأمم المتحدة تم إقرار مبادرة الأهداف الألفية الثمانية 2000-2015 المنبثقة عن قمة الألفية للتنمية-سبتمبر 2000، والمرتبطة بـ: الفقر، التعليم، تمكين المرأة، وفيات الأطفال، الصحة النفسية، فيروس المناعة البشرية، الاستدامة البيئية، الشراكة العالمية (9)*.

* - لمزيد من التفاصيل والنتائج: الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/MDG.2015.rept.pdf

بانتهاة فترة أهداف الألفية الثمانية تم إطلاق موجة جديدة من الأهداف (01 جانفي 2016) من خلال خطة جديدة للتنمية المستدامة لسنة 2030م، والتي مدتها 15 سنة، التي أقرتها الأمم المتحدة (193 بلد/سبتمبر 2015)، تتضمن 17 هدفا إنمائيا وغاياتها 169، وترتبط تلك الأهداف بـ: القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، الصحة، التعليم، المرأة، المياه والصرف الصحي، الطاقة، النمو الاقتصادي، الهياكل والابتكار، المساواة، الأمن، استهلاك وإنتاج مستدام، المناخ، حفظ المحيطات والبحار، النظم الإيكولوجية، العدالة، وسائل التنفيذ والشراكة العالمية (10)، وبذكر النقطة الأخيرة فإن دور المؤسسات الدولية في تعزيز الشراكة وتحقيق الأهداف يعتبر أساسيا، وفي هذا الإطار يسعى البنك الدولي إلى تحقيق هدفين وهما إنهاء الفقر المدقع من خلال تقليص نسبة الفقراء فقرا مدقعا إلى 03% بحلول سنة 2030، وتعزيز الرخاء المشترك من خلال زيادة دخل أفقر 40 % من السكان، ويجب الوفاء بكل من هذين الهدفين بأسلوب مستدام(11).

2. التنمية البشرية:

أخذ العنصر البشري مكانته في معادلة الإنتاج والتنمية منذ أن استخلف الله -جل شأنه - آدم عليه السلام- على هذه الأرض، مرورا بالحضارات المتعاقبة والأنظمة الاقتصادية المختلفة، وظهور نظريات التنمية ونماذج النمو خلال القرن العشرين إلى غاية اليوم وما يزال الاهتمام متواصلا بشكل مستدام في المفاهيم والمضامين المتعلقة بالعنصر البشري، إلا أن الشيء المختلف هو النظرة إليه ومكانته في تلك المعادلة، فقد تطورت النظرة للعنصر البشري ضمن معادلة الإنتاج والتنمية من مجرد عنصر خاضع، خاصة في نظام العبودية والإقطاعية والرأسمالية، إلى عنصر فاعل ومتفاعل ومستهدف من خلال معادلة الإنتاج والتنمية في إطار المقاربة الحديثة للعنصر البشري في منظور التنمية البشرية، الذي يعد فيه العنصر البشري هدف ووسيلة للتنمية.

إن التنمية تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية (خدمة العنصر البشري المكرم) وفي نفس الوقت لا يمكن أن تحدث تنمية شاملة بدون تنمية بشرية، فهناك علاقة جدلية بين الاثنين في تفاعل وانسجام يحقق الغاية المنشودة، متجاوزين في هذا المقام الطرح الذي مفاده : من أسبق من الأخرى، النمو والتنمية أم التنمية البشرية؟، وإن كان ولا بد من الإشارة إلى أنه ساد تياران رئيسيان على المستوى الدولي يتعارضان في موقفهما بخصوص التنمية البشرية:(12)

أ)- التيار الأول يركز على الجوانب الكمية التي تحقق النمو الاقتصادي، حيث يرى أنه في غياب النمو لا يمكن توزيع سوى الفقر، ويمثل هذا التيار صندوق النقد الدولي.

ب)- التيار الثاني يركز على مؤشرات التنمية البشرية بجعل البشر في مركز العملية التنموية، ويمثل هذا التيار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونجد كل التقارير الصادرة عنه تجسد هذا المسعى في جوانب مختلفة، تتعلق بجوهر الحياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....

تطور مفهوم التنمية البشرية منذ الخمسينيات، بتطور النظرة إلى العنصر البشري في إطار نظريات التنمية ونماذج النمو والسياسات الاقتصادية المطبقة عبر مختلف الدول المتقدمة والنامية، فقد سادت مصطلحات تعكس درجة ووجهة الاهتمام بالعنصر البشري في إطار منظومة التنمية، وتمثلت في : " تنمية رأس المال البشري"، "تنمية العنصر البشري"، "تنمية الموارد البشرية"، "التنمية البشرية- المستدامة-" الذي يعد المفهوم الشامل المتضمن لمفاهيم المصطلحات السابقة، وقد شكل الجانب البشري للتنمية اهتماما متزايدا من قبل المنظمات والهيئات الدولية، التي أسهمت في بلورة مقارنة التنمية البشرية في شكل إطار متكامل يتضمن المفهوم والمنهج وأدوات القياس والمؤشرات والاستراتيجيات، وذلك بعد إصدار أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990 من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم توالى التقارير السنوية أين وصلت إلى 27 تقرير عالمي للتنمية البشرية إلى غاية 2016*، بالإضافة إلى التقارير الجهوية والوطنية، وبالتالي أصبح مفهوم التنمية البشرية متداول ومهتم به من قبل المجتمع الدولي بكل مكوناته.

لقد أسهم الكثير من الاقتصاديين في تطوير نظرية رأس المال البشري، أعمال مانسر Mincer 1958، شولتز Schultz 1961، بيكر Becker 1964 الذين حددوا الإطار المفاهيمي لنظرية رأس المال البشري التي تتعلق باختيارات التربية والتكوين ومقارنة التكلفة والعائد، فرأس المال البشري يعني مخزون المعارف والإمكانات البشرية المقيمة اقتصاديا والمدججة في الأفراد، ويتعلق الأمر بالكفاءات، الصحة، مستوى التغذية، النظافة....(13).

إذن ما هو مفهوم التنمية البشرية ؟. التنمية البشرية كما جاء في تقرير التنمية البشرية 1990 هي " عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وإن هذه الخيارات بلا حدود وتغير بمرور الوقت، إلا أنها تركز على ثلاثة خيارات أساسية وهي: الحياة مدة طويلة خالية من العلل، اكتساب المعرفة، الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. إلا أن التنمية البشرية تتجاوز هذا

*- لمزيد من التفاصيل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمحة عامة - تقرير التنمية البشرية - التنمية للجمع - 2016، http://hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf.

الحد ، فهناك خيارات أخرى يتطلع إليها الكثير من الناس وهي الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فرص الإبداع وحقوق الإنسان بصفة عامة. وللتنمية البشرية بعدين، البعد الأول هو تشكيل القدرات البشرية والبعد الثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم وإمكانياتهم المكتسبة (14)، ونجد هذا المفهوم يستلهم من الأطروحات السابقة السائدة في الماضي والمتمثلة في الرفاه الاجتماعي خلال الخمسينيات، الحاجات الأساسية وهرم الحاجات لماصلو Maslow Abraham لترتيب الحاجات الإنسانية.

" إن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وفي الواقع أن هدف التنمية الأساسي هو توسيع حريات الإنسان، حيث يمكن لعملية التنمية أن تزيد القدرات البشرية بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس كي يعيشوا حياة مكتملة فالناس هم في الوقت نفسه المستفيدون من التنمية، وعوامل التقدم والتغيير التي تحدثها، ويجب أن تفيد هذه العملية كل الأفراد بالعدل، وترسي أسس المشاركة لكل منهم، وتدفع كل تقارير التنمية البشرية، منذ التقرير الأول في عام 1990، عن هذه المقاربة للتنمية- وتحديدًا للتنمية البشرية، ويركز تقرير التنمية البشرية على أربع قدرات هامة: أن يعيش الإنسان حياة مديدة صحية، ويكون حسن الإطلاع، ويتمكن من الحصول على الموارد الضرورية لتأمين مستوى معيشة لائق، ويشارك في حياة الجماعة" (15).

ترتكز التنمية البشرية على أربعة ركائز أساسية وهي: الإنتاجية والنمو الاقتصادي، الإنصاف، الاستدامة، التمكين.

من التطورات المهمة في تشكيل وبلورة مفهوم التنمية البشرية بروز مفهوم الأمن البشري الذي يعد بعدا مهما في مقارنة التنمية البشرية، فإذا كانت التنمية البشرية هي توسيع خيارات الناس فإن الأمن البشري يعني استطاعة هؤلاء الناس من أن يمارسوا اختياراتهم في أمان وحرية وثقة معقولة من أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن يفقدوها غدا، ويتضمن الأمن البشري جانبان، جانب الأمن من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع، وجانب الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة، وهناك سبع فئات رئيسية للأمن البشري، تتمثل في (16): الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي والثقافي، الأمن السياسي، وقد أصبح الأمن هاجسا محليا وعالميا.

يتم قياس التنمية البشرية من خلال حساب دليل التنمية البشرية المركب بالإضافة إلى عدة مؤشرات أخرى (دليل الفقر البشري 1، دليل الفقر البشري 2، دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، مقياس التمكين الجنساني....)، ويقاس الدليل المركب معدل إنجازات البلد في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية

البشرية: متوسط العمر المتوقع عند الولادة الذي يعكس الحياة المديدة الصحية، إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالتعليم في مختلف الأطوار الذي يعكس مستوى المعرفة، الناتج المحلي للفرد الحقيقي الذي يعكس مستوى المعيشة، إلا أن مفهوم التنمية أوسع بكثير من أن يختصر في دليل واحد، لذلك يتم حساب مؤشرات أخرى تعكس جوانب متعددة للتنمية البشرية (17)*.

3. التنمية الرقمية:

لقد أشرنا في المقدمة إلى الفجوة الرقمية كمظهر من مظاهر التخلف، وبعبارة أخرى البعد الرقمي للتخلف، لذا وانطلاقاً من هذا البعد، كان لزاماً على الدول النامية التفكير بجدية في الحلول الملائمة من أجل معالجة هذا الوضع الناتج عن التغيرات السريعة في أنماط النمو والتنمية، من حيث العوامل والظروف والشروط، وعلى المجتمع البشري خاصة منه النامي أن يتأقلم ويستوعب تلك التغيرات بنفس السرعة أو أكثر من السرعة التي يتطور بها العالم المتقدم بصورة حتمية لا يمكن التغافل عنها (الإستدراك التنموي)، فلقد أصبح المجال الرقمي بعداً حقيقياً وملموساً وعلى تلك الدول إعطائه الاهتمام البالغ وهذا ما أدى إلى القول بالحتمية الرقمية من أجل أي تغيير اقتصادي واجتماعي يمكن من تقليص الفجوة الرقمية ومنها الفجوة التنموية الكبرى اقتصادياً واجتماعياً، تلك الحتمية فرضت مصطلح التنمية الرقمية كمظهر وكبعد مهم من التنمية الاقتصادية.

لقد تزايدت مساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تشكيل الناتج الوطني الخام PNB، وأصبحت تلك التكنولوجيات قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته، بالإضافة إلى اعتماد القطاعات الأخرى المشكّلة للاقتصاد، وبرز الكثير من المتخصصين والعلماء والاجتماعيين الذين طرحوا فكرة الحتمية المعلوماتية في التغيير الاجتماعي، ومنهم أستاذ علم الاجتماع بجامعة لندن "سكوت لاش" Scott Lash الذي خلص إلى أنه لا يستطيع أن يعمل من دون الهاتف النقال أو الحاسوب المحمول أو الأجهزة الرقمية الأخرى (18).

لكن السؤال الذي يطرح : ما هي مظاهر هذه التنمية الرقمية؟ وما هي الجهود المبذولة لحد الآن من قبل الحكومات والمجتمع الدولي الممثل في المنظمات الدولية وحتى من قبل الجامعات ومراكز البحث؟

* - لمزيد من الإطلاع حول موضوع التنمية البشرية أنظر أطروحة الدكتوراه: - علي حميد وش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

إن مظاهر التنمية الرقمية تتجلى في الانتشار الواسع للوسائل الرقمية على مستوى الإنتاج والاستهلاك، فمن حيث الإنتاج نجد أن مجال المعلوماتية يشكل قطاعا قائما بذاته وعلى هذا المستوى نجد المشاريع الضخمة لتهيئة البنية التحتية الرقمية من شبكات الاتصال وأجهزة وهاكل ووسائل إنتاج، ومن حيث الاستهلاك فالمنتجات الرقمية سجلت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمنتجات الأخرى، وقد تعددت مجالات استعمالها (التعليم، الترفيه، الاتصال، الصناعة والإنتاج، البحث والتطوير،...)، وبالتالي فإن الثورة الرقمية مست كل جوانب حياتنا وبفضل ذلك فإنها تشكل ظاهرة العصر - الظاهرة الرقمية - التي أعادت تشكيل أسلوب حياتنا، وأثرت على الإنتاجية والتكلفة - من حيث المال والوقت والتعلم -، سواء على مستوى الفرد* أو المؤسسة أو الحكومة، ومن جانب آخر الدعم المقدم من قبل الحكومات للجامعات ومراكز التطوير والمؤسسات بالاهتمام بهذا المجال سواء من حيث إنتاج الوسائل وتطويرها أو نشر المعارف والتحفيز على استخدام الوسائل والمنتجات الرقمية في كل المجالات وهذا يعد مظهرا من مظاهر التنمية الرقمية.

إلا أن تقرير التنمية في العالم لسنة 2016 يشير إلى أن التقنيات الرقمية انتشرت سريعا في العالم لكن العوائد الرقمية (المكاسب الإنمائية) الأوسع لا تحقق السرعة ذاتها، بحيث أن تلك التقنيات تستطيع أن تحدث أثرا تحويليا من خلال الاحتواء الاجتماعي والكفاءة والابتكار، فقد ساهمت في توسع قاعدة المعلومات، تخفيض التكلفة، عرض سلع معلوماتية أو رقمية، إلا أن الفجوة الرقمية تبقى واسعة (19).

إدراكا للأهمية البالغة لما سبق فإن الدول المتقدمة ومن سارت على درهما من الدول النامية، سطرت استراتيجيات استخدام وتطوير المعلوماتية ونشرها على كل المستويات، ودفعت مقابل تطبيقها ميزانيات ضخمة وسخية جدا تعكس القيمة الحقيقية لهذه التكنولوجيا على أنها استثمار مضمون العائد، من أجل تحقيق الريادة بالنسبة للدول المتقدمة وتقليص الفجوة الرقمية بالنسبة للدول النامية، إلا أن هناك دول تأخرت في هذا المسعى نتيجة عدم إدراكها للأهمية التي يمثلها هذا المجال الحيوي أو لانشغالها بقضايا أخرى ملحة أو عدم توفر الإمكانيات المالية والبنية التحتية التي تتطلبها الأجهزة والمنتجات الرقمية، ولتدارك هذا الوضع قام المجتمع الدولي على المستوى العالمي أو الجهوي بعدة مبادرات كانت أهمها القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003 وتونس 2005 من تنظيم الاتحاد الدولي للاتصالات برعاية الأمم المتحدة بقرار 183/56 سنة 2001، بمشاركة الحكومات، القطاع

* - هذا ما لاحظناه من خلال تعاملنا واستخدامنا لبعض المنتجات الرقمية.

الخاص، المجتمع المدني، وتم في القمة- جنيف 2003- تحديد الأهداف في إعلان المبادئ للقضاء على الفجوة الرقمية أو التخفيف منها والاستفادة المشتركة من شبكة الإنترنت، وتمثلت تلك الأهداف في:

(أ)- إبراز دور السلطات الحكومية العامة وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، (ب)- بناء منصف للبنية التحتية للمعلومات، (ج)- نفاذ الجميع إلى المعلومات والمعرفة، (ح)- بناء القدرات وفهم مجتمع المعلومات، (خ)- استقرار الثقة والأمن السيبراني، (د)- البيئة التمكينية وسيادة القانون، (ر)- تعميق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجتمع، (ز)- ضمان التنوع الثقافي واللغوي، (ط)- تعددية وتنوع وسائط المعلومات، (ي)- الدفاع عن القيم والأبعاد الأخلاقية، (ك)- تكثيف التعاون الدولي والإقليمي.

هذه المبادئ تعد القاعدة لتحقيق السلم العالمي والتضامن من أجل التنمية الرقمية الهادفة للتنمية العالمية الشاملة، التي هي مصب اهتمام العالم شعوبا وحكومات ومنظمات دولية في إطار أهداف الألفية الثمانية 2000-2015 المنبثقة عن قمة الألفية للتنمية-سبتمبر 2000، والأهداف الإنمائية السبعة عشر (2016-2030) المشار إليها أعلاه (التنمية المستدامة)، وفي هذا الإطار تثبت الدراسات أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية بشكل كبير، من خلال توظيف تطبيقات الإنترنت والمنتجات الرقمية في مختلف المجالات المتعلقة بتلك الأهداف (20).

فيما يتعلق بقياس التنمية الرقمية، فقد تم وضع خطة عمل لتطوير أدوات توفير المعلومات الإحصائية حول التقدم المحرز نحو مجتمع المعلومات وذلك بصياغة رقم قياسي مركب للمتابعة والمقارنة، وتم بالفعل الإعلان عن مبادرة عالمية لبناء "الشراكة لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض التنمية" من أجل استكشاف الواقع وتحديد الوضع داخليا وخارجيا حتى يمكن القائمين على الاقتصاد من اتخاذ المبادرات من أجل تصحيح الوضع وتعزيز الإمكانية والعمل على تقليص الفجوة الرقمية، فتجسدت خطة عمل تهدف إلى (21):

(أ)- تطوير المجموعات الأساسية للمؤشرات، (ب)- تعزيز قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية، (ج)- إنشاء قاعدة بيانات عالمية لمؤشرات.

ثم جاءت المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات - تونس 2005-، التي عملت على تعزيز وتوثيق حصيلة دورة جنيف 2003، من خلال التزام تونس وذلك في إطار برنامج عمل بالالتزام شعوب العالم على دعم إعلان المبادئ وخطة العمل المنبثقة عن دورة جنيف 2003، والالتزام بالتركيز على الآليات المالية اللازمة لسد الفجوة الرقمية وقد خلصت القمة إلى برنامج عمل يتضمن:

(أ)- الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير التكنولوجيات لأغراض التنمية، (ب)- إدارة الإنترنت، (ج)- التنفيذ والمتابعة على الصعيد الوطني، الإقليمي والدولي، مع تطوير مؤشرات تكنولوجيات المعلومات.

خاتمة:

إن التنمية والبيئة تركزان على الإنسان الذي يشكل المجتمع، فهو المعني بالدرجة الأولى من حيث أنه الفاعل الرئيسي في قضايا النمو والتنمية والبيئة، وهو المستفيد أو الضحية نتيجة التطور أو التدهور البيئي أو الاقتصادي، ومن خلال العرض المقدم في ثنايا المداخلة توصلنا إلى نتائج وتقديم توصيات كما يلي:

• النتائج:

- مفاهيم التنمية متطورة بتطور الأنظمة والتغيرات الحاصلة في التكنولوجيات ومتغيرات المرحلة.
- عملية التنمية عملية معقدة ومتشابكة ذات أبعاد متعددة مادية وبشرية ومنظومية، وللزمن والمكان تأثير على سيرورتها.
- عناصر ومكونات وأبعاد التنمية ذات تأثير متبادل.
- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أسهمت في إحداث التغيير من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي والمعرفي، وأفرزت بعدا آخر للتنمية ألا وهو التنمية الرقمية (ليس كغاية أو هدف نهائي بل كهدف وسيط أو وسيلة) الذي يتفاعل مع الأبعاد والمكونات الأخرى للتنمية.
- ضرورة العمل والسعي المستدام لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة والمحافظة عليها (التحسين المستمر)، فالانقطاعات التنموية تحدث التعثر وتراكم السلبيات.

• التوصيات:

- القيام بالدراسات التطبيقية لتأثير أبعاد التنمية أفقيا وعموديا في المجتمع.

- قياس مستويات التنمية في كل المجالات التي تمس أبعاد التنمية، وتوزيع ذلك بتقارير دورية متضمنة المؤشرات (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، التكنولوجية، الرقمية،.....).
- اعتماد معايير في جميع مناحي أبعاد التنمية، تكون أساسا لقياس مدى تقدم الإنجازات في مجال التنمية، ووضع استراتيجيات وبرامج للتطوير.
- العمل والسعي المستدام والتحسين المستمر لجهود التنمية.

المراجع:

- 1- Geneviève (F) et Al, *ce que développement durable veut dire*, organisation, France, 2004, p 05.
- 2- اسما عيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، ع4، ديسمبر 1993، صندوق النقد الدولي، 1993، ص 06.
- 3- منظمة الأغذية والزراعة، <http://www.fao.org/3/a-x3307a.zip>، ص57، تاريخ الإطلاع: 2017/09/25.
- 4- ميشيل م. سيرنيا، نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، ع4، ديسمبر 1993، صندوق النقد الدولي، 1993، ص 11.
- 5- كولن ريز، النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ع4، ديسمبر 1993، ص 14.
- 6- موهان مونا سينغ، نهج الباحث الاقتصادي لإزاء التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ع4، ديسمبر 1993، ص 16.
- 7- أندرو ستير، أرنست لوتز، قياس التنمية المستدامة بيئيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ع4، ديسمبر 1993، ص 20.
- 8- Geneviève (F) et Al, *ce que développement durable veut dire*, organisation, France, 2004, p 10.
- 9- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية، <http://www.un.org/ar/millenniumgoals>، تاريخ الإطلاع: 2017/09/25.

- 10- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية المستدامة، 2016، www.un.org/sustainabledevelopment/ar، فترة الإطلاع: أوت 2017.
- 11- البنك الدولي، التقرير السنوي 2016، واشنطن، ص 11، www.worldbank.org/annualreport، فترة الإطلاع: أوت 2017.
- 12- علي حميد وش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 03.
- 13- Zakane (A), *Dépenses Publiques productives, Croissance à Long Terme et Politique Economique- Essai D'analyse Econométrique Appliquée au cas de L'Algérie*, Thèse Doctorat D'état, FSEG, Université D'Alger, 2003, p65.
- 14- جورج القصيفي، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، الندوة الفكرية (القاهرة-1993): التنمية البشرية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، الاسكوا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1995، ص 90.
- 15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004، ص 127.
- 16- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص 26، 36.
- 17- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، ص 214.
- 18- علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية، أطروحة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 90.
- 19- تقرير عن التنمية في العالم 2016، العوائد الرقمية، <http://documents.worldbank.org/curated/en/198711468001491553/pdf/102724-ARABIC-Revised-WDR2016Overview-PUBLIC.pdf>.
- 20- مصطفى المصمودي، مساهمة الجمعيات العربية للمعلومات في تحقيق أهداف الألفية للتنمية، www.atucom.org.tn/doc2.doc، فترة الإطلاع: أوت 2017.
- 21- منصور فرح، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، www.escwa.org.lb/wsis/meeting، فترة الإطلاع: أوت 2017.